الجوانب الاقتصادية لانخفاض الأسعار العالمية للنفط وأثره على الاقتصاد المصري

إعداد
د. شعبان عبده أبو العز المحلاوي
دكتوراه في الاقتصاد والمالية العامة
كلية الحقوق جامعة المنصورة

ملخص البحث:

النفط هو السلعة الأكثر أهمية في العالم، وأي تغير في أسعار النفط يلقي صدي في جميع أنحاء العالم، وينتج عن هذا التغيير ردود فعل على كافة دول العالم سواء المنتجة للنفط أو المستوردة له. ويهدف هذا البحث إلي معرفة أسباب انخفاض أسعار النفط حالياً، وتأثير هذا الانخفاض على الدول المصدرة للنفط، وكذلك الدول المستوردة، وتأثير ذلك على الاقتصاد المصري.

Abstract;

The most importantin the worldof oilis theitem, and anychangeinoil pricesresonatesall over the world, and theresultof this changereactions toallcountries of the world, both oil-producingorimporting. This research aimsto know thereasons for the lowoil pricescurrently, and the effect ofthis declineon thePetroleum Exporting Countries, as well asimporting countries, and the impact onthe Egyptian economy.

مقدمة:

لا توجد سلعة أخرى تؤثر على مراكز اتخاذ القرار مثل النفط؛ فالنفط يلعب دوراً حيوياً في الاقتصاد العالمي إذ لا يزال متربعاً كأكثر مصادر الطاقة نفعاً واستخداماً على مستوي العالم رغم الضغوط البيئية الشديدة المحيطة باستخدامه. ولم يعد النفط مصدراً للطاقة أو سلعة تجارية فحسب، بل أصبح سلعة استراتيجية سيظل العالم معتمد عليها لعقود طويلة مقبلة طالما ظل إنتاج بدائل طاقة صديقة للبيئة ومرغوب فيها أمر يستغرق أمداً ليس بالقصير.

تراجعت أسعار النفط العالمية بأكثر من ٥٥% عما كانت عليه في سبتمبر ٢٠١٤ لتصل إلي مستويات غير مسبوقة منذ فترة الانخفاض القصيرة التي تخللت عام ٢٠٠٩. وإذا كانت دول العالم تنقسم إلي دول مُصدرة للنفط وأخرى مستوردة له، فإن هذا الانخفاض في أسعار النفط سيرتب نتائج متباينة حسب نوع الدولة إن كانت مصدرة للنفط أم مستورده له. فمن المتوقع أن يؤدي هبوط أسعار النفط إلي انخفاض كبير في أرصدة المالية العامة لدي البلدان المصدرة للنفط، على الجانب الآخر وبالنسبة للبلدان المستوردة للنفط يتيح انخفاض أسعار النفط انفراجه تستحق الترحيب؛ فهو يخفض فواتير استيراد الطاقة، ويخفف الضغوط على الميزانيات العامة بسبب انخفاض تكلفة الدعم، بل ويحقق زيادة في الدخل المتاح للتصرف وخفضا في تكاليف الانتاج إذا انتقل هذا الانخفاض إلي الشركات والأفراد.

أهمية موضوع البحث:

لقد مرت أسعار النفط العالمية بأطوار متعددة صعوداً وهبوطاً، وبدرجات متفاوتة، ولكل دورة هبوط أو صعود أسبابها المختلفة، ذلك أن هناك أسباب متعددة، منها عوامل العرض والطلب والظروف الجيوسياسية والسياسات النقدية العالمية، قد تسهم هذه الأسباب في تحول أسعار النفط في اتجاهات مختلفة، ولكن دائما ما كانت تعود الأسعار إلي مستواها.

عوامل العرض والطلب الدوليين على النفط، كانا السبب الرئيسي للتراجع الحالي لأسعار النفط، بمعني أن هبوط أسعار النفط يرجع للركود الاقتصادي الذي تشهده أوروبا والصين متزامناً مع زيادة المعروض من النفط، وبروز الولايات المتحدة كإحدى أكبر الدول المنتجة للنفط الصخري في العالم.

ومن ثم فإنه من غير المتوقع أن نري ارتدادات كبيرة في أسعار البترول ترجع بتلك الأسعار إلي ما كانت عليه في السابق، ذلك أن الواقع يشير إلي زيادة مطردة في عرض البترول والتطور التقني لإنتاج النفط الصخري والتوسع في إنتاج النفط في دول العالم سواء داخل منظمة أوبك أو خارجها، مما ينتج عنه تدني أسعار البترول لفترة طويلة؛ الأمر الذي يميز دورة الهبوط الحالية عما سبقها من دورات، ومن ثم تستحق البحث والدراسة.

– أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلي معرفة:

- أسباب انخفاض الأسعار العالمية للنفط.
- تأثير انخفاض أسعار النفط على الدول المصدرة والدول المستورة للنفط.
- سياسة دعم الطاقة في ظل انخفاض أسعار النفط.
- مدي استفادة مصر من انخفاض أسعار النفط.

– خطة البحث:

تجلب صدمة انخفاض أسعار النفط تحديات متداخلة لأفاق النمو الاقتصادي في العالم، ذلك أن بعض البلدان مهيأة للربح، وهناك بلدان أخرى مهيأة للخسارة، وبالطبع تتفاوت الأرباح والخسائر. ونظرا لهذه الأهمية لانخفاض أسعار النفط وتأثيرها على الاقتصاد العالمي، فإن بحث تأثير هذا الانخفاض على الاقتصاد المصري أمر واجب، ذلك أن مصر تعد من الدول المستوردة للنفط، إلي جانب اعتمادها حتى اليوم على سياسة دعم الطاقة، ويعد هذا الانخفاض بشارة خير لمصر في ظل العجز الكبير في الموازنة العامة للدولة.

ومن ثم سوف نتناول موضوع اقتصاديات انخفاض الأسعار العالمية للنفط وأثره على الاقتصاد المصري، من خلال بحث أسباب هذا الانخفاض، والدول الرابحة من جراء انخفاض الأسعار والأخرى الخاسرة، والتأثير المتبادل بين دعم الطاقة وانخفاض أسعار النفط، وأخيرا تأثير هذا الانخفاض على الاقتصاد المصري، وذلك وفق خطة بحث، حسب التقسيم التالي:

الفصل الأول: زيادة عرض النفط وانخفاض الأسعار.

الفصل الثاني: الرابحون والخاسرون من انخفاض أسعار النفط.
الفصل الثالث: دعمالطاقةوانخفاضأسعارالنفط.
الفصل الرابع: تأثيرانخفاضأسعارالنفطعلىالاقتصادالمصري.
والله المستعان

الفصل الأول

زيادة عرض النفط وانخفاض الأسعار

أسعار النفط هي القيمة النقدية أو الصورة النقدية لبرميل النفط الخام المقاس بالدولار. هذا السعر يخضع لتقلبات مستمرة، بسبب طبيعة سوق النفط الدولية التي تتسم بالديناميكية وعدم الاستقرار، مما انعكس ذلك على أسعار النفط وجعلها أسعاراً غير مستقرة وتخضع للتقلبات المستمرة حتى أصبحت ظاهرة التقلبات ظاهرة مثيرة للقلق على المستوي العالمي منذ أوائل السبعينيات من القرن الماضي، واستمرارها حتى الآن[١].

ولقد مرت أسعار النفط العالمية بأطوار متعددة صعوداً وهبوطاً، وبدرجات متفاوتة، ولكل دورة هبوط أو صعود أسبابها المختلفة، ذلك أن هناك أسباب متعددة، منها عوامل العرض والطلب والظروف الجيوسياسية، والسياسات النقدية العالمية، قد تسهم هذه الأسباب في تحول أسعار النفط في اتجاهات مختلفة. ولقد اجتهد الباحثون لمعرفة أسباب انخفاض أسعار النفط حاليا، فذهب البعض إلي أن النظرية الجيوسياسية هي السبب في هبوط الأسعار، والبعض الآخر استند إلي قوي السوق وخاصة عوامل العرض كسبب لهذا الانخفاض.

أولاً: زيادة عرض النفط أداة النظرية الجيوسياسية.

ذهب رأي إلي أن هبوط أسعار النفط العالمية مرده تحالف نفطي سعودي أمريكي، بهدف الضغط على الدول المعادية للمصالح الأمريكية والتي تأتي في مقدمتها روسيا والنظام الإيراني، وذلك عن تخفيض أسعار النفط الممنهج إلي درجة أنه لن تستطيع ميزانية موسكو أو طهران تحمل أعباء مصاريف تلك الميزانية، ولن يكون اقتصاد الدولتين قادراً على الاستمرار[٢]. ويستند أصحاب هذا الرأي إلي الأسانيد التالية:

---

[١] د/ سهام حسين: مخاطر واشكاليات انخفاض أسعار النفط، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد ٢٦، ٢٠١٣.

[٢] توماس فريدمان: الرابحون والخاسرون من تراجع أسعار النفط: المركز الاقليمي للدراسات الاستراتيجية، ١١ مارس ٢٠١٥ www.rcssmideast.org

١- بروز الولايات المتحدة كإحدى أكبر الدول المنتجة للنفط الصخري في العالم، وقد تزامن ذلك أيضاً مع رفض السعودية خفض إنتاجها من النفط، كما هو واضح بالجدول رقم (١). وهنا يتكرر المشهد ذاته لهذا الهجوم المشترك عندما رفعت السعودية من انتاجها النفطي من مليوني بوميل من النفط إلي عشرة ملايين برميل يومياً، مما أدي إلي هبوط سعر البرميل من ٣٢ دولاراً للبرميل إلي ١٠ دولارات فقط في الثمانينيات من القرن الماضي، واضطر الاتحاد السوفيتي لبيع إنتاجه النفطي بسعر أقل ليغطي احتياجاته، ووصل إلي بيع البرميل بستة دولارات فقط في حالة وجود مشتري، الأمر الذي لم يتحمله الاتحاد السوفيتي وكان أحد الأسباب الرئيسية في سقوطه[٣].

جدول رقم (١)

إنتاج النفط السعودي والأمريكي وأسعار النفط

	الإنتاج الأمريكي مليون برميل يوميا	الإنتاج السعودي مليون برميل يوميا	سعر النفط الخام بالدولار
٢٠٠٨	٥,٠٠	٩,٢٦	٩٦,٩٤
٢٠٠٩	٥,٣٥	٨,٢٥	٦١,٧٤
٢٠١٠	٥,٤٨	٨,٩٠	٧٩,٦١
٢٠١١	٥,٦٥	٩,٤٦	١١١,٢٦
٢٠١٢	٦,٥٠	٩,٨٣	١١١,٦٣
٢٠١٣	٧,٥٤	٩,٧٠	١٠٥,٥٦
يناير ٢٠١٤	٧,٩٦	٩,٩٤	١٠٨,١٦
أبريل ٢٠١٤	٨,٢٢	٩,٧٠	١٠٨,٦٣
يوليو ٢٠١٤	٨,٦٩	٩,٨٤	١٠٤,٩٤
أغسطس ٢٠١٤	٨,٧٤	٩,٧٤	١٠١,١٢
سبتمبر ٢٠١٤	٨,٩٠	٩,٦٤	٩٤,٦٧
أكتوبر ٢٠١٤	٩,٠٥	٩,٧٤	٨٤,١٧
نوفمبر ٢٠١٤	٩,٠٢	٩,٦٤	٧١,٨٩
ديسمبر ٢٠١٤	–	–	٥٥,٢٧

Source: Sultans of Swing the Geopolitics of Falling Oil Prices,BROOKINGS DOHA CENTER, Policy Briefing, April 2015, P3.

[٣] المرجع السابق.

٢- السعودية دائما ما تخفض من إنتاجها من النفط عند هبوط الأسعار، ولكنها لم تفعل عند هبوط الأسعار الحالي، فالرياض التي تمتلك احتياطيات مالية تربو على ٧٠٠ مليار دولار، أكثر قدرة على اجتياز فترة من انخفاض أسعار النفط من موسكو وطهران[٤].

٣- يواصل سعر صرف الدولار ارتفاعه أمام العملات الرئيسية في العالم، وليس من صالح أمريكا هذا الارتفاع في قيمة الدولار، لأنه سيؤثر بالسلب على صادراتها وارداتها من السلع والخدمات، وبالتالي عجز ميزانها التجاري، وتحاول الإدارة الامريكية دائما المحافظة على سعر معتدل للدولار أمام عملات شركائها التجاريين، الأمر الذي لم تفعله هذه المرة[٥].

ولكن هل هذا سبب كاف وأكيد لتراجع أسعار النفط؟ توماس فريدمان صاحب هذا الرأي أكد أنه لا أحد يمكنه التكهن على وجه الدقة فيما إذا كان هذا التحالف النفطي السعودي الأمريكي جاء نتيجة تخطيط مسبق أو بمحض الصدفة فقط لوجود مصالح مشتركة، كما أن إنتاج السعودية من النفط خلال عام ٢٠١٤ هو نفس إنتاجها في عام ٢٠١٣.

ثانياً: زيادة العرض وانخفاض أسعار النفط.

إن أولئك الذين يقدمون النظرية الجيوسياسية لا ينكرون أن قوي السوق هي الأخرى تدفع الأسعار نحو الانخفاض، كما أن النظرية الجيوسياسية لا تنسجم مع حقائق الأمور، فانهيار الأسعار الذي بدأ في سبتمبر ٢٠١٤ لم يكن سببه الزيادة في الإنتاج السعودي؛ حيث أنتج السعوديون من النفط يومياً في العام ٢٠١٤ بالقدر نفسه الذي

---

(٤) F. Gregory Gause; Sultans of Swing the Geopolitics of Falling Oil Prices, BROOKINGS DOHA CENTER, Policy Briefing, April 2015, P3.

(٥) د/ أنور أبو العلا: أسباب انخفاض أسعار البترول، ٢٩سبتمبر ٢٠١٤، www.alriyadh.com/980337

أنتجوه في العام ٢٠١٣، عندما أغلقت الأسعار فوق ١٠٠ دولار للبرميل، جدول رقم (١)[٦].

لذلك وجب البحث عن الأسباب الحقيقية لهبوط أسعار النفط، وبتحليل الوضع الاقتصادي خلال العام الماضي نجد أن انهيار أسعار النفط يعود إلي ثلاثة أسباب، ففي جانب العرض حدثت زيادة في الانتاج الأمريكي من النفط الصخري، وتحول في سياسة منظمة أوبك من استهداف سعر معين إلي الحفاظ على حصتها من السوق، وفي جانب الطلب تراجع الطلب العالمي عما كان متوقعاً بسبب بطء النمو الاقتصادي العالمي[٧].

(١) دور عوامل العرض في انخفاض الأسعار.

تشير الأدلة إلي عدد من العوامل التي تفيد زيادة الكميات المعروضة من النفط، حيث شهدت مستويات النفط عالمياً خلال الشهور الأخيرة من عام ٢٠١٤ ارتفاعاً ملحوظاً، وتشير التطلعات حول أفاق نمو إنتاج الطاقة حتى نهاية عام ٢٠١٥ إلي إنتاج النفط بمعدل ٧٥٠ ألف برميل يومياً أخرى في عام ٢٠١٥، وترجع هذه الزيادة لأسباب متعددة أهمها:

- تعافي إنتاج النفط الليبي بأسرع مما كان متوقعاً في سبتمبر ٢٠١٤، إذ زاد إنتاج النفط الليبي من نحو ٢٠٠ ألف برميل يومياً إلي أكثر من ٩٠٠ ألف برميل يومياً[٨]. إلي جانب عدم تأثر إنتاج النفط العراقي رغم القلاقل التي تمر بها البلاد. يضاف إلي ذلك قيام روسيا بعرض المزيد من النفط في الأسواق من أجل توفير إيرادات تمكنها من مواجهة مصاعبها الاقتصادية الناجمة عن العقوبات الاقتصادية.
- زيادة كميات إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية، وهي في مقدمة الدول التي رفعت مستويات انتاج النفط عن طريق النفط الصخري، فبفضل أمريكا ظل

---

[٦] F. Gregory Gause; Sultans of Swing the Geopolitics of Falling Oil Prices, Op, Cit, P3.

[٧] الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، انخفاض أسعار النفط، البنك الدولي، العدد الرابع، يناير ٢٠١٥، ص٣.

[٨] رانيا مرزوق: التبعات الجيوسياسية لانخفاض أسعار النفط، مجلة السياسة الدولية، ٨ أبريل ٢٠١٥، http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/2/104/4995

انتاج النفط منذ أوائل ٢٠١٣ يزيد بمعدل ما بين ١ و ٢ مليون برميل يومياً عنه في العام السابق[٩].

- قرار منظمة أوبك في نوفمبر ٢٠١٤ بالحفاظ على الحد الأقصى للإنتاج عند مستوي ٣١,٦ مليون برميل يومياً، بما يمثل ٤٣,٤% من حجم الإنتاج العالمي البالغ ٧٢,٨ مليون برميل يومياً.

هناك علاقة متبادلة التأثير بين السعر من جهة وبين الكميات المعروضة من جهة أخرى، بمعني أن السعر يمكن أن يكون هو المتغير المستقل والكميات هي المتغير التابع– كما هي العادة – ويمكن أن تكون الكميات المعروضة هي المتغير المستقل والسعر هو المتغير التابع، إذ تنخفض أسعار السلع كلما زادت الكميات المعروضة منها، والعكس صحيح[١٠] عندمازادت الكميات المعروضة مع النفط هبط

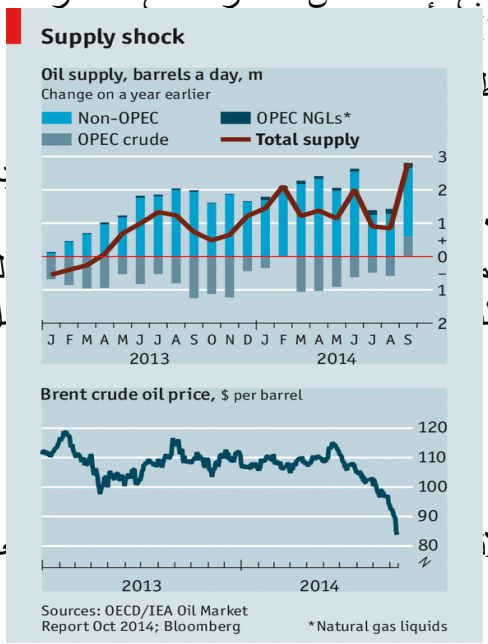

ويوضح الشكل التالي – ة في عرض النفط، خلال عام ٢٠١٣/ ٢٠١٤ السفلي من الشكل– انخفاض أسعار النفط، بـ لمعروضة من النفط كمتغير مستقل وأسعار ال ل السياسية.

العلا ار النفط

---

(٩) Economist, Cheaper Oil, Winners and losers, America and its friends benefit from falling oil prices; its most strident critics don't, Oct 25th 2014, available at:
http://www.economist.com/news/international/21627642-america-and-its-friends-benefit-falling-oil-prices-its-most-strident-critics

(١٠) د/ خالد حسين المرزوك: تحليل أسواق النفط العالمية في ضوء مؤشرات المرونة الكمية، بحث منشورة بمجلة كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بابل، العدد ١ لسنة ٢٠٠٩.

Source; Economist, Cheaper oil, Both symptom and balm, The oil price is tumbling. Is that good or bad news for the world economy?, October 18th 2014,available at: http://www.economist.com/news/finance-and-economics/21625819-oil-price-tumbling-good-or-bad-news-world-economy-both

(٢) دور محدود لعوامل الطلب في انخفاض الأسعار.

الطلب العالمي على النفط يرتبط بشكل مباشر وقوي بمستوي النشاط الاقتصادي ومعدلات نموه صعوداً وهبوطاً. ومن ثم فقد تراجع الطلب العالمي على النفط في ظل تراجع معدلات النمو الاقتصادي عالمياً، فالاقتصادات الأوروبية الأكثر تقدماً تمر بمرحلة تباطؤ النمو الاقتصادي، وفي الوقت نفسه تراجع طلب الصين على النفط لما تشهده معدلات النمو الاقتصادي من انخفاض، حيث استمر تراجع أسواق الإسكان والصناعات ذات الصلة، وهي تمثل مكمن التباطؤ الاقتصادي في الصين، وبالتالي ضعف الطلب على النفط[١١]. على جانب آخر اتجاه العالم نحو استخدام بدائل الطاقة التقليدية والغاز الطبيعي والبدائل الأخرى، والتي تمثل اختراقاً لسوق النفط العالمي خاصة في أمريكا الشمالية ودول الاتحاد الأوربي.

نخلص إلي أن التراجع الحالي لأسعار النفط مدفوعاً بعوامل العرض والطلب، بمعني أن هبوط أسعار النفط يرجع للركود الاقتصادي الذي تشهده أوروبا والصين متزامناً مع زيادة المعروض من النفط، وبروز الولايات المتحدة كإحدى أكبر الدول المنتجة للنفط الصخري في العالم، ومن ثم فإن أساسيات العرض والطلب هي أكثر أهمية في تفسير أحوال السوق الحالية مقارنة بما تقدم من فرضيات حول أهداف جيوسياسية.

وإذا كان الاقتصاد العالمي المتباطئ، وتعثر التعافي في أوروبا واليابان يكبحان الطلب على النفط، إلا أن زيادة العرض كانت كبيرة؛ ذلك أن تقديرات الطاقة الدولية تشير إلي أن نمو الطلب العالمي على النفط في ٢٠١٤ هو ٧٠٠ ألف برميل يومياً فقط، بما يعادل نصف الزيادة في الكميات المعروضة، الأمر الذي يفسر أن انخفاض الطلب

---

[١١] رانيا مرزوق: التبعات الجيوسياسية لانخفاض أسعار النفط، مرجع سابق.

يمكن أن يفسر ٢٠ إلي ٣٥% فقط من انخفاض الأسعار[١٢]. ومن ثم فإنه وخلافاً لانهيار أسعار النفط في عام ٢٠٠٨ الذي كان نتيجة لعوامل الطلب فإن العوامل الخاصة بجانب العرض تلعب دوراً مهيمناً في سوق النفط في الوقت الحالي[١٣].

ثالثاً: زيادة عرض النفط وتوقع استمرار انخفاض الأسعار لفترة طويلة.

يمكن القول أنه في ضوء كل المتغيرات المباشرة وغير المباشرة التي تحيط بسوق النفط العالمية، أصبح توقع اتجاه أسعار النفط العالمية ليس بالأمر اليسير، ومن ثم هناك أجواء كثيفة من عدم اليقين تكتنف المسار المستقبلي لأسعار النفط. ولما كان التراجع الحالي لأسعار النفط مدفوعا بعوامل العرض والطلب، فمن المتوقع أن تتغير هذه العوامل في أي وقت.

إلا أنه يتوقع أن يستمر هذا التحول في الأسعار لفترة ليست بالقصيرة، بما يمكن أن ينتج عنه بقاء أسعار البترول خلال السنوات القادمة في مستويات قد لا تتعدي ٥٠ إلي ٦٥ دولاراً للبرميل، وربما أقل من ذلك. وأن ما يحدث الآن في أسواق النفط يبدو وكأنه بداية حقبة جديدة في أسعار النفط وموازين قوي العرض والطلب على البترول، مما ينتج عنه استمرار تدني الأسعار لفترة طويلة؛ ذلك أن المستويات المستقبلية المتوقعة للعرض والتطورات في موارد وبدائل الطاقة بشكل عام تشير إلي استمرار زيادة العرض بنسب تفوق الطلب العالمي على الطاقة[١٤].

إذ أنه من غير المتوقع أن يتعافى الاقتصاد العالمي ولاسيما في منطقة اليورو قريباً، وبدأت الصين وهي مستهلك رئيسي للنفط تدخل مرحلة من التنمية أقل كثافة في استهلاك النفط، فضلاً عن ذلك فإنه مع التوصل إلي اتفاق نووي مع إيران ورفع العقوبات الاقتصادية، قد تؤدي زيادة صادرات النفط الإيرانية بمقدار مليون برميل يومياً، بجانب ارتفاع صادرات النفط العراقية والليبية، وزيادة تقنية إنتاج النفط

---

[١٢] رباح أرزقي، وأوليفيةبلانشار: سبعة أسئلة عن هبوط أسعار النفط مؤخرا، منتدي صندوق النقد الدولي، ٢٢ ديسمبر ٢٠١٤.

[١٣] Economist, Cheaper Oil, Winners and losers, America and its friends benefit from falling oil prices; its most strident critics don't, Op, Cit.

[١٤] د/ خالد بن عبد الله السويلم: التراجع الأخير في أسعار البترول وتأثيره، الاقتصادية الالكترونية، العدد ٧٧٢٠، ٣٠-١١-٢٠١٤، www.aleqt.com/2014/11/30/article_910597.html

الصخري، قد تؤدي هذه العوامل إلي مزيد من العرض الدولي للنفط ومن ثم تراجع أسعار النفط.

رابعاً: انخفاض الأسعار الراجع لزيادة العرض وتحفيز الاقتصاد العالمي.

نظرا لأهمية النفط في الاقتصادات العالمية فإن تغير أسعاره يؤثر بشكل كبير في الاقتصاد العالمي، والسؤال الذي يفرض نفسه، هل سيكون هذا التراجع في أسعار النفط سبباً لانتعاش الاقتصاد العالمي، وزيادة معدلات النمو؟.الإجابة هنا تتوقف على ما إذا كان انخفاض الأسعار يعكس ضعفاً في الطلب، أم نشأ عن طفرة في عرض النفط الخام.

- فإذا كان انخفاض الأسعار راجع لضعف الطلب، يوحي ذلك بأن سعر النفط من أعراض ضعف النمو.
- وإذا كان مصدر التراجع مالياً (أعباء ديون وأزمات مالية وما إلي ذلك) فربما لا يعطي انخفاض سعر النفط دفعة كبيرة للنمو، حيث يحتمل أن يستخدم المستهلكون هذه المكاسب المحققة لسداد الديون، بل قد يزيد انخفاض سعر النفط الأمور سوءاً في بعض البلدان بزيادة مخاطر الانكماش.
- أما إذا كانت وفرة العرض هي التي تدفع الأسعار إلي الانخفاض، يساهم ذلك في زيادة معدلات النمو؛ حيث يعطي ذلك دفعة للإنفاق في اقتصادات الدول الكبرى[١٥]. وتطبيقاً لذلك تذهب تقديرات البنك الدولي إلي أن هبوطاً متواصلاً نسبته ٣٠% في أسعار النفط، إذا كان ناجماً عن تخمة امدادات العرض، قد يفضي إلي زيادة إجمالي الناتج المحلي العالمي نحو ٠,٥% في المدي المتوسط[١٦].

مفاد ذلك أن انخفاض أسعار النفط حالياً والناجم عن زيادة الكميات المعروضة من النفط الخام، سيقود إلي رفع معدلات النمو العالمي؛ حيث سيستفيد المستهلكون سواء كانوا أفراد أو شركات من تراجع أسعار النفط، وينفقون الفائض على سلع وخدمات أخرى، مما سيزيد الطلب على باقي السلع والخدمات، وقد يضغط تراجع أسعار النفط

---

[١٥] الرابحون والخاسرون من تراجع أسعار النفط: المركز الاقليمي للدراسات الاستراتيجية، ١١ مارس ٢٠١٥ www.rcssmideast.org

[١٦] الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، انخفاض أسعار النفط، البنك الدولي، العدد الرابع، يناير ٢٠١٥، ص٣.

على أسعار أنواع الطاقة الأخرى مما يسهم في تعزيز معدلات النمو، وسيقلل من معدلات النمو العالمي تأثير تراجع أسعار النفط لدي منتجي الطاقة وتراجع دخولهم واستثماراتهم وتوظيفهم وإن كان من المتوقع أن يكون أقل من تأثيرات نمو الناتج العالمي[١٧].

ويقول توم هلبلنغ المستشار الاقتصادي بصندوق النقد الدولي إلي أن الرابح الأول من انخفاض أسعار النفط هو الاقتصاد العالمي نفسه؛ ذلك أن هناك علاقة عكسية بين أسعار البترول ومعدلات النمو العالمية، إذ كلما انخفضت أسعار النفط بنسبة ١٠% يحدث تغير في الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة ٠,٢% تقريباً، إذا كانت زيادة العرض هي القوة الدافعة لانخفاض الأسعار، وتفسير ذلك هو أن انخفاض أسعار النفط ينجم عنه انتقال الموارد من المنتجين إلي المستهلكين، الذي يزيد احتمال أن ينفقوا مكاسبهم مقارنة بدول الخليج الغنية[١٨].

---

[١٧] د/ سعود بن هاشم جليدان: آثار تراجع أسعار النفط العالمية، الاقتصادية الالكترونية، ٢٦ أكتوبر ٢٠١٤، www.aleqt.com

[١٨] Economist, Cheaper Oil, Winners and losers, America and its friends benefit from falling oil prices; its most strident critics don't, Oct 25th 2014, Op, Cit.

الفصل الثاني

الرابحون والخاسرون من انخفاض أسعار النفط

تتميز سوق النفط على الدوام بعدم الاستقرار، بين فترات يسودها انتعاش في الطلب مسبباً ارتفاع في الأسعار، وبالتالي ارتفاع العائدات المالية للدول المصدرة للنفط، وبين فترات يغلب عليها الانكماش في الطلب مصحوباً بانخفاض للأسعار ومن ثم العائدات، وفي بعض الأحيان فإن عدم الاستقرار هذا يأخذ أشكالاً أشد عنفاً يشار إليها بالصدمات، وتختلف حدة هذه الآثار من دولة إلي أخري حسب طول المدة الزمنية للتغير والخصائص الاقتصادية للدولة التي تمكنها من مواجهة الصدمة[١٩].

أولاً: البلدان المصدرة للنفط.

يمكن معرفة أهمية النفط في اقتصاد ما من خلال بعض المعايير، ومنها[٢٠]:

- نسبة مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي.
- نسبة مساهمة الصادرات النفطية في اجمالي الصادرات.
- نسبة الإيرادات النفطية إلي الإيرادات الكلية.
- دور النفط في الموازنة العامة.
- دور النفط في تمويل التنمية.

وبتطبيق هذه المعايير نجد أن للنفط أهمية استراتيجية لدي الدول المصدرة للنفط، من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي، وإجمالي الصادرات العامة، والموازنة العامة، وبناء التنمية؛ حيث تشكل إيرادات النفط المصدر الأساسي لتحويل برامج التنمية الشاملة فيه، كما تغذي هذه الإيرادات الميزانية العامة للدولة، وتساهم في بناء الاحتياطي النقدي لغالبية الاقتصادات المصدرة للنفط[٢١].

---

[١٩] د/ خالد حسين المرزوك: تحليل أسواق النفط العالمية في ضوء مؤشرات المرونة الكمية، مرجع سابق.

[٢٠] د/ سهام حسين: مخاطر واشكاليات انخفاض أسعار النفط، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد ٢٦، ٢٠١٣.

[٢١] المرجع السابق.

وبصفة عامة إذا تأملنا صناعة النفط نجد أن هناك ثلاثة أطوار أساسية للاستفادة من مصادر النفط[٢٢]:

- طور الاستخراج: يبدأ هذا الطور من مرحلة التنقيب ويستمر إذا اكتشف النفط إلى مرحلة تطوير الحقل ثم إلى الإنتاج والنقل، وينتهي هذا الطور عند توصيل النفط أو الغاز الطبيعي وبيعهما للمشتري.
- طور التحويل: تهدف هذه المرحلة إلى تحويل الزيت الخام أو الغاز الطبيعي إلى منتجات متطورة أكثر وذات قيمة أعلي بالنسبة إلى الزيت الخام أو الغاز. وتبدأ هذه العملية عادة بتكرير الزيت أو الغاز الطبيعي لإنتاج وقود ومواد هايدروكربونية كالبنزين ووقود الطائرات والديزل والزيت الأبيض وغيرها. وتستمر إلى استعمال النفط وقوداً مثلاً لتوليد الطاقة الكهربائية أو لأغراض صناعية واسعة؛ إما كمادة خام لإنتاج الأسمدة والبلاستيك والأدوية والأدوات. أو كعامل مساعد كما هو وارد في صناعة تكرير المواد الخام للحديد وتحويلها إلى حديد الصلب.
- طور الاستفادة من الريع: نتيجة لتحويل مصادر النفط إلى قيم نقدية في دوري الاستخراج والتحويل يتدفق الريع لدي البلد المضيف، في كلتا الحالين يكون الهدف هو استعمال الأموال المتوافرة بشكل يضمن استمرار التطور والنمو.

يمثل طور التحويل زيادة مهمة جداً في قيمة مصادر النفط، ليس فقط من جانب القيمة النقدية بل أيضاً كوسيلة لتشغيل الأيدي العاملة في البلد المنتج للنفط. وخلق صناعات ثانوية أخري ترتكز على عمليات التحويل. ويمثل الطور الثالث تحدياً بالغ الأهمية للبلدان المنتجة للنفط؛ يتعلق بطريقة استعمال البلد لريع النفط في الاقتصاد الوطني من أجل تحقيق الفائدة المثلي والمستدامة لأفراد المجتمع.

وللأسف ما زالت أغلب البلدان النامية المصدرة للنفط تنظر إلى صناعة النفط كأنها تشمل طور الاستخراج فقط؛ وهو مجال استثماري مغلق على الحكومات أو الشركات الأجنبية متعدية الجنسيات من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن ثم فإن أي تغير في أسعار النفط الخام يمثل تحدياً خطيرا لاقتصادات الدول المنتجة للنفط.

---

[٢٢] فاروق القاسم: النموذج النرويجي، إدارة المصادر البترولية، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٣٧٣ مارس ٢٠١٠، ص ١٨٦.

والإيرادات النفطية للدول المصدرة للنفط هي دالة لأسعار النفط والكميات المصدرة من النفط الخام، حيث أن R ترمز لإيرادات النفط، P أسعار النفط الخام، Q كميات النفط الخام المصدرة بالبرميل، ومن ثم يمكن أن تأخذ هذه الدالة شكل المعادلة التالية:

$$R= f(PQ)$$

مفاد ذلك أن هناك علاقة طردية بين أسعار النفط وايرادات الدولة من النفط، إذ كلما زادت أسعار النفط زادت الإيرادات، والعكس صحيح إذ تنخفض الايرادات النفطية كلما انخفضت أسعار النفط – مع افتراض ثبات كميات النفط المصدرة – وهو بالفعل ما تعاني منه الدول المصدرة للنفط في ظل صدمة انخفاض أسعار النفط حالياً.

ومن ثم فإنه من المتوقع أن يؤدي هبوط أسعار النفط إلي انخفاض كبير في أرصدة المالية العامة لدي البلدان المصدرة للنفط. يأتي في مقدمة تلك الدول المتأثرة بانخفاض أسعار الطاقة في السوق العالمية من القوي الكبرى روسيا؛ لاعتماد ميزانيتها على عوائد بيع الطاقة عالمياً بنسبة تزيد على ٥٠%. كذلك المملكة السعودية أكبر مصدر للنفط في العالم بنحو ٧,٦ مليون برميل يومياً، حيث يقترب إنتاجها من النفط من عشرة ملايين برميل يومياً، وطاقتها الاستيعابية في حدود ١٢,٥ مليون برميل يومياً، فيما يشكل النفط نحو ٩٠% من ايرادات السعودية[٢٣].

وفي إفريقيا تمثل الصادرات النفطية ٤٠-٥٠% من إجمالي الناتج المحلي في غابون وأنغولا وجمهورية الكونغو، و٨٠% من إجمالي الناتج المحلي في غينيا الاستوائية، كذلك يمثل النفط ٧٥% من إيرادات الحكومة في أنغولا وجمهورية الكونغو وغينيا الاستوائية. وفي أمريكا اللاتينية يساهم النفط بحوالي ٣٠% و ٤٦,٦% على التوالي في إيرادات القطاع العام، وحوالي ٥٥% و٩٤% من الصادرات في إكوادور وفنزويلا، ويوضح ذلك مدي التحدي الذي يواجه هذه البلدان[٢٤].

ثانياً: البلدان المستوردة للنفط.

يتيح انخفاض أسعار النفط انفراجه تستحق الترحيب بالنسبة للبلدان المستوردة للنفط؛ فهو يخفض فواتير استيراد الطاقة، ويخفف الضغوط على الميزانيات العامة بسبب

---

[٢٣] ١٢٢ مليار دولار عجز خليجي متوقع خلال عام ٢٠١٥:
http://www.aleqt.com/2015/03/06/article_937467.html

[٢٤] رباح أرزقي، وأوليفيةبلانشار: سبعة أسئلة عن هبوط أسعار النفط مؤخرا، مرجع سابق.

انخفاض تكلفة الدعم، بل ويحقق زيادة في الدخل المتاح للتصرف وخفضاً في نفقات الإنتاج إذا انتقل هذا الانخفاض إلي الشركات والأفراد.

على رأس الدول المستوردة للنفط أمريكا المستورد الأكبر للنفط في العالم، وبالتالي فإن انخفاض الأسعار يعني احتفاظ المستهلكون الأمريكيون سواء أفراد أو شركات بأموالهم، وإنفاقها في شراء وإنتاج سلع وخدمات، ومع ذلك فإن الأثر التحفيزي الناتج عن انخفاض أسعار النفط بالنسبة لأمريكا أقل مما كان عليه الحال فيما مصي نظراً لتدني أهمية الواردات، وتقلص حصة النفط من الاقتصاد الأمريكي في ظل ثورة النفط الصخري[٢٥].

الصين ثاني أكبر مستورد للنفط في العالم تعد من المستفيدين من انخفاض أسعار النفط؛ ذلك أن انخفاضاً بمقدار دولار واحد في سعر برميل النفط يوفر للصين ما يقدر ب ٢,١ مليار دولار سنوياً. وهذا الانخفاض الأخير إذا استمر سيخفض فاتورة واردات الصين بمقدار ٦٠ مليار دولار.

الهند تستفيد من انخفاض أسعار النفط استفادة ثلاثية، تصبح وارداتها من النفط أرخص، حيث يمثل النفط ثلث واردات الهند، من ناحية ثانية فقد أدي انخفاض أسعار النفط إلي انخفاض معدلات التضخم إلي ٦,٥% بعدما كانت أكثر من ١٠% في أوائل عام ٢٠١٣، من ناحية ثالثة ساهم هذا الانخفاض في تقليص عجز الموازنة العامة في الهند؛ حيث استطاعت الهند تخفيض دعم الوقود والأسمدة[٢٦].

بصفة عامة سيحقق انخفاض النفط آثاراً ايجابية على الدول المستورة، وقد يتسع نطاق المكاسب الناجمة عن هبوط الأسعار ليشمل عدداً كبيراً من البلدان، ولكن من الطبيعي أن تختلف هذه الآثار من بلد لآخر حسب حصة واردات النفط في اجمالي الناتج المحلي، وقوة الاقتصاد المعني، ومدي تنوع الصادرات، وغيرها من العوامل، التي تتفاوت فيما بين المناطق والدول.

ثالثاً: منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

---

[٢٥] الرابحون والخاسرون من تراجع أسعار النفط: مرجع سابق.

[٢٦] Economist, Cheaper Oil, Winners and losers, America and its friends benefit from falling oil prices; its most strident critics don't, Oct 25th 2014, Op, Cit.

لما كان للنفط أهميته بالنسبة للعالم، فإنه يحتل مكانة أكثر أهمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ذلك أن هذه المنطقة مازالت تمتلك ٦٠% من احتياطي النفط المتبقي في العالم، وما زالت تتمتع بمستوي منخفض للتكلفة مقارنة بأي بديل آخر[٢٧].

وتتكون منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من حوالي ٢٠ دولة، سكانها أكثر من ٤٠٠ مليون نسمة، بما يعادل ٦% من مجموع سكان العالم، يعد النفط السلعة الرئيسية للصادرات في هذه المنطقة، فإذا تم استبعاد الصادرات النفطية فإن الصادرات غير النفطية تبلغ قيمتها ٣٦٥ مليار دولار أي تعادل تقريبا صادرات بلجيكا، ذلك البلد الذي يبلغ تعداد سكانه ١١ مليون نسمة فقط، الأمر الذي يفيد اعتماد هذه المنطقة على النفط بصفة رئيسية[٢٨].

تنقسم هذهالمنطقة إلي دول مصدرة للنفط تتمثل في دول مجلس التعاون الخليجي البحرين والكويت وعمان وقطر والمملكة السعودية والإمارات العربية المتحدة، إلي جانب دول مصدر أيضا للنفط من خارج مجلس التعاون تتمثل في الجزائر وايران والعراق وليبيا واليمن، أما البلدان المستوردة للنفط فتشمل مصر والأردن ولبنان وموريتانيا والمغرب وسوريا وتونس والسودان وجيبوتي[٢٩].

ونظرا لاعتماد الدول المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على النفط، فإنها ستحقق خسائر كبيرة، حيث شكلت ايرادات النفط والغاز أكثر من نصف إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لدول الخليج، و٧٥% من اجمالي عائدات صادراتها[٣٠].

ووفقاً لتقرير صندوق النقد الدولي فإنه من المتوقع أن تصل خسائر صادرات النفط في عام ٢٠١٥ إلي قرابة ٣٠٠ مليار دولار في دول مجلس التعاون الخليجي، وحوالي ٩٠ مليار دولار في البلدان خارج مجلس التعاون الخليجي. وباستثناء الكويت– كما يوضح جدول رقم (٢)– فمن المتوقع أن تسجل جميع بلدان المنطقة عجزاً في المالية العامة

---

[٢٧] فاروق القاسم: النموذج النرويجي إدارة المصادر البترولية، مرجع سابق، ص ٣٨٦.

[٢٨] ديفيد ليبتون: الشرق الأوسط وشمال افريقيا عند مفترق طرق، http://blog-montada.imf.org/?p=1993

[٢٩] Regional Economic Outlook Update, Middle East and Central Asia Department, International Monetary Fund, January 21, 2015, p1.

[٣٠] الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، مرجع سابق، ص٢٩.

في عام ٢٠١٥، وأن يتحول فائض المالية العامة في دول مجلس التعاون الخليجي من ٤,٦% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٤ إلي عجز قدره ٦,٣% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٥[٣١].

جدول رقم (٢)
أرصدة المالية العامة في البلدان المصدرة للنفط
(% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي)

الدولة	٢٠١٤	٢٠١٥
البحرين	– ٥,٤	– ١٢,١
الكويت	٢١,٩	– ١١,١
عمان	– ١,٤	– ١٦,٤
قطر	٩,٢	– ١,٥
السعودية	١,١	– ١٠,١
الامارات	٦,٠	– ٣,٧
الجزائر	– ٧,٤	– ١٥,١
ايران	– ١,٤	– ٣,٤
العراق	– ٤,٩	– ٦,١
ليبيا	– ٤٣,٣	– ٣٧,١
اليمن	– ٥,٤	– ٥,٢

Source: Regional Economic Outlook Update, Middle East and Central Asia Department, International Monetary Fund, January 21, 2015, p7.

ومن الضروري بالنسبة لمعظم البلدان المصدرة للنفط أن تتجاوز أسعار النفط المستوي المتوقع لعام ٢٠١٥ وقدره ٥٧ دولارا للبرميل حتى يمكنها تغطية النفقات الحكومية التي زادت في السنوات الأخيرة استجابة لتزايد الضغوط الاجتماعية والأهداف الموضوعية لتطوير البنية التحتية.

---

(٣١) Regional Economic Outlook Update, Middle East and Central Asia Department, Op, Cit, p6.

وتتفاوت الأسعار التعادلية – الأسعار المحققة لتعادل المالية العامة– تفاوتاً كبيراً بين البلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ حيث تتراوح الأسعار التعادلية بين ٥٤ دولار للبرميل في حالة الكويت، و ١٨٤ دولارا في ليبيا، و ١٠٦ دولارات في المملكة العربية السعودية[٣٢]، ويوضح الشكل التالي مدي التفاوت في الأسعار التعادلية لدول منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا.

أسعار إفريقيا

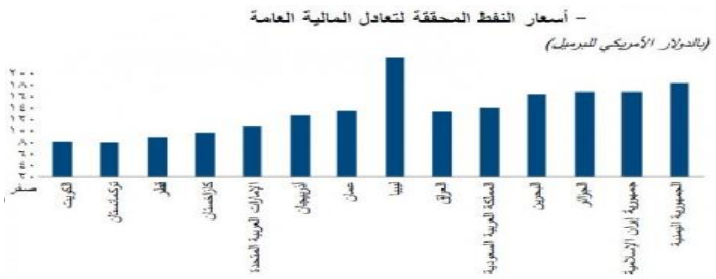

المصدر: رباح أرزقي، وأوليفيةبلانشار: سبعة أسئلة عن هبوط أسعار النفط مؤخرا، مرجع سابق.

وللنفط أهميته للدول المستورة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا كسلعة استراتيجية لا غني عنها للتنمية في الوقت الراهن، وانخفاض أسعار النفط يحقق مكاسب لهذه البلدان تتفاوت هذه المكاسب من دولة لأخرى، إلا أن مكاسب البلدان المستورة للنفط في هذه المنطقة تتسم بأنها أصغر عموماً من خسائر البلدان المصدرة للنفط، ذلك أن الدول المستوردة تعتمد على النفط بقدر أقل مما تفعل البلاد المصدرة للنفط.

[٣٢] رباح أرزقي، وأوليفيةبلانشار: سبعة أسئلة عن هبوط أسعار النفط مؤخرا، مرجع سابق.

الفصل الثالث

دعم الطاقة وانخفاض أسعار النفط

بالربط بين دعم الطاقة المنتشر في العالم وبين انخفاض أسعار النفط يتبين استفادة المالية العامة للدول الداعمة للطاقة من انخفاض أسعار البترول من خلال انخفاض فواتير دعم الطاقة، كما يعد هذا الانخفاض بمثابة فرصة ذهبية لهذه الدول لإصلاح منظومة الدعم، على الجانب الآخر تخسر هذه الدول الداعمة للطاقة آثار انتقال انخفاض أسعار البترول إلي الأفراد، والشركات في الداخل.

أولاً: دعم الطاقة والأثر الإيجابي لانخفاض أسعار النفط على المالية العامة.

هناك حوالي ١٥٩ اقتصاداً يدعم الطاقة على مستوي العالم. وقد وصل الدعم على المنتجات النفطية والكهرباء والغاز الطبيعي والفحم قبل الضرائب[٣٣] إلى ٤٨٠ مليار دولار عام ٢٠١١ بما يعادل نسبة ٠,٧% من إجمالي الناتج المحلي العالمي، أو ٢% من مجموع الإيرادات الحكومية، وبحساب الدعم على أساس ما بعد الضرائب[٣٤] فإن حجمه أكبر كثيراً؛ حيث يصل إلى ١,٩ تريليون دولار بما يعادل نسبة ٢,٥ % من إجمالي الناتج المحلي العالمي، أو ٨% من مجموع الإيرادات الحكومية[٣٥]. وبلغت نسبة الدعم على النفط والكهرباء حوالي ٤٤% و٣١% من مجموع الدعم على الترتيب، وتركز معظم الدعم المتبقي في الغاز الطبيعي، في حين أن الدعم على الفحم محدود نسبيا؛ حيث يصل إلى ٦,٥مليار دولار أمريكي[٣٦].

ولقد وصلت التكلفة العالمية لدعم استهلاك الطاقة ٥٥٠ مليار دولار سنوياً، معظمها في البلدان النامية، وينتشر دعم أسعار الطاقة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

---

[٣٣] الدعم قبل الضرائب = السعر الدولي بعد مراعاة تكلفة النقل والتوزيع – السعر الذي يدفعه المستهلك.

[٣٤] الدعم بعد الضرائب = (الدعم قبل الضرائب+ الدعم الضريبي) – السعر الذي يدفعه المستهلك.

[٣٥] ديفيد ليبتون: إصلاح الدعم على أسعار الطاقة: المسار المستقبلي، صندوق النقد الدولي، البوابة الالكترونية ٢٧ مارس ٢٠١٣، ص٦.

[٣٦] Energy Subsidy Reform; Lessons and Implication, International Monetary, January 28, 2013, P10.

بما يمثل نحو نصف دعم الطاقة العالمي، حيث تعتمد بلدان هذه المنطقة المستوردة للطاقة والمنتجة لها على السواء اعتماداً كبيراً منذ عقود على الدعم المعمم لأسعار الطاقة باعتباره أداتها الرئيسية لتوفير الحماية الاجتماعية وتقاسم الثروة[٣٧]. ولقد تكلف دعم الطاقة في الدول المستوردة للنفط نسبة ٦,٥% من الناتج المحلي الإجمالي في مصر عام ٢٠١٤، و٤,٥% في الأردن، وفي المغرب وتونس ما بين ٣% و٤%، ولذ فإن حدوث انخفاض بنسبة ٢٠% في سعر النفط سيحسن أرصدة المالية العامة لمصر والأردن بنسبة ١% تقريباً من إجمالي الناتج المحلي الاجمالي[٣٨].

ولما كان دعم الطاقة محل نقد كبير لأنه من أهم أسباب النمو السريع في استهلاك الطاقة في البلدان الداعمة للطاقة، وسبب رئيسي لعجز المالية العامة، ومن ثم سيؤدي انخفاض أسعار النفط الدولية إلي تحقيق مكاسب على مستوي المالية العامة للدولة من خلال انخفاض فواتير دعم الطاقة، ما لم تتجه الحكومات إلي خفض أسعار التجزئة للمنتجات البترولية.

ثانياً: انخفاض أسعار النفط وإمكانية خفض دعم الطاقة.

يشكل الدعم آلية مهمة لمساعدة الفقراء والشرائح الدنيا من الطبقة الوسطي على تحمل ارتفاع أسعار السلع والخدمات الذي يتجاوز طاقة هذه الطبقات على الإحتمال في الكثير من الأحيان. ورغم أن معظم منافع دعم الطاقة تعود على الفئات الأعلى دخلاً، فإن زيادة أسعار الطاقة – نتيجة إصلاح الدعم– يمكن أن يؤثر سلبياً على الدخول الحقيقية للفقراء؛ ذلك أن القطاع العائلي يستفيد بصورة مباشرة من دعم الطاقة من خلال أسعار الطاقة المستخدمة في الطهي والإنارة والنقل الشخصي، وتستفيد بصورة غير مباشرة من خلال انخفاض تكاليف إنتاج السلع الأخرى التي تستخدم الطاقة كأحد مدخلاتها[٣٩].

---

(٣٧) Nada Badawi; MENA biggest spender on energy subsidies, http://www.dailynewsegypt.com/2013/04/23/mena-biggest-spender-on-energy-subsidies/

(٣٨) Economist, Cheaper Oil, Winners and losers, America and its friends benefit from falling oil prices; its most strident critics don't, Oct 25th 2014, Op, Cit.

(٣٩) Vincent Castel: Reforming Energy Subsidies in Egypt, African Development Bank, March 2012,P4.

ودائما ما تتردد الحكومات في اصلاح أو الغاء منظومة الدعم؛ ذلك أن رفع الدعم يؤثر سلبيا على المستفيدين، وخاصة فقراء المجتمع، ويعد الأثر السلبي على الفقراء نتيجة لإصلاح أو إلغاء الدعم من أهم الاعتبارات بالنسبة للبلدان التي ليس لديها شبكة أمان اجتماعي فعالة من شأنها توفير حماية حقيقية للفقراء من الأثر السلبي الناتج عن ارتفاع أسعار الطاقة.

ولما كانت أسعار النفط قد انخفضت بالفعل ومن ثم فإن نقل هذا الانخفاض إلي الأسعار المحلية للطاقة مفاده الغاء الدعم، ولو جزئيا، حيث يمكن للبلدان المستوردة للنفط تخفيض دعم الطاقة بنسبة ٣٠% دون أن تتأثر الأسعار المحلية، ذلك أن تكلفة دعم الطاقة العالمية تقدر بـ ٥٥٠ مليار دولار سنوياً، وتراجع أسعار النفط من شأنه تخفيض هذه القيمة إلي ٤٠٠ مليار دولار[٤٠]. لذلك تستطيع الحكومات رفع الدعم بنسبة الانخفاض في أسعار النفط، ومن ثم تتخلص من الدعم تدريجيا دون أن تواجه أي غضب جماهيري، سواء من الفقراء أو من المستفيدين من الدعم بصفة عامة، خاصة أن معظمهم من الطبقة الوسطي المؤثرة سياسياً.

ثالثاً: دعم الطاقة كعائق أمام انتقال آثار انخفاض أسعار النفط إلي الأفراد والشركات.

تقدم الدول دعما للاستهلاك، يتمثل في دعم وقود السيارات، والغاز المستخدم في الطهي والتدفئة وكافة صور الدعم الموجهة للاستهلاك كدعم مباشر لمستهلكي الطاقة. من ناحية أخرى تقدم الدول أيضاً الدعم لبعض المنتجين في مختلف القطاعات لدعم قدرتهم على إنتاج السلع والخدمات بأسعار منخفضة ترفع قدرتهم التنافسية في السوق المحلية والأسواق الدولية، وتمكنهم من بيع السلع والخدمات التي ينتجونها بأسعار منخفضة عن تكلفتها الحقيقية، وهو نوع من الدعم غير المباشر لمستهلكي هذه السلع فضلاً عن كونه دعماً مباشراً للمنتجين.

---

(٤٠) Economist, Cheaper Oil, Winners and losers,America and its friends benefit from falling oil prices; its most strident critics don't, Oct 25th 2014, Op, Cit.

تراجع أسعار منتجات النفط نتيجة تراجع أسعار النفط الخام، سيخفض تكاليف الإنتاج التي تتحملها الشركات المحلية، وكذلك يحقق زيادة في الدخل المتاح للتصرف لدي الأفراد، إذا انتقل انخفاض تكاليف الطاقة إلي الشركات والمستهلكين[٤١].

وإذا كان الدعم يقدم للشركات والأفراد بأسعار محلية مدعومة منخفضة عن الأسعار الدولية، ثابتة داخل الدولة، لا تتأثر بسعر النفط العالمي، سواء بالارتفاع أو الانخفاض، فإن انخفاض أسعار النفط العالمية لا تنتقل للشركات أو الأفراد داخل الدول الداعمة للطاقة، ومن ثم فإن الدعم يقف عقبة أمام تحقيق ميزة هامة يمكن أن تتمتع بها الدول المستوردة للنفط من جراء الانخفاض؛ ألا وهي زيادة الدخل المتاح لدي الأفراد والذي يرتب زيادة استهلاك للسلع والخدمات الأخرى ومن ثم زيادة النمو.ومن ناحية أخرى تخسر أيضا هذه الدول تأثير انخفاض أسعار النفط على تخفيض نفقات الإنتاج للصناعات والشركات المحلية القائمة والمعتمدة على منتجات البترول، ومن ثم قد تسعي هذه الشركات للاستثمار في الخارج ولاسيما الشركات الأجنبية.

نخلص من ذلك أن انخفاض أسعار النفط سيخفض من تكاليف المعيشة ونفقات الانتاج في الدول المستوردة للنفطالمحررة لأسعار الطاقة، وانخفاض درجة انتقال الآثار من أسعار النفط العالمية إلي أسعار الوقود المحلية يحد من تأثيرها على الدخل المتاح للإنفاق، وعلى تكاليف المدخلات التي تتحملها الشركات في البلدان المستوردة للنفط.

---

(٤١) The Boon and Bane of Cheaper Oil; International Monetary Fund, January 21, 2015, www.imf.org

الفصل الرابع

تأثير انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد المصري

واجهت أوضاع المالية العامة في مصر تحديات كبيرة قبل بداية التحولات التي تمر بها البلاد، وفي حالات كثيرة كان عجز المالية العامة ومستوي الدين العام أكثر ارتفاعا في مصر منه في بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية. الأمر الذي يرجع لأسباب عديدة أهمها تكلفة الدعم على أسعار الغذاء والوقود، وارتفاع أسعار السلع الغذائية عالميا، وانخفاض الضرائب، وخضوع النفقات العامة لهيمنة الإنفاق على الأجور والدعم[٤٢].

على الجانب الآخر ظل الأداء الاقتصادي في مصر متباطئاً منذ أن بدأت الثورة في يناير ٢٠١١، حيث انخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٤% وقطاع الصناعة بنسبة ١٢%، وانهارت عائدات السياحة، ما أدي إلي الضغط على ميزان المدفوعات، وهو ما تسبب بدوره في تراجع احتياطيات العملات الأجنبية، فقد انخفضت الاحتياطيات الرسمية بنسبة ٩ مليارات دولار خلال النصف الأول لعام ٢٠١١[٤٣].

تسببت طفرات الإنفاق في أعقاب ثورة يناير، في زيادة ارتفاع عجز الموازنة العامة والدين العام، فقد حاولت الحكومات التالية للثورة تلبية الاحتياجات الاجتماعية الملحة، والمحافظة على مستويات الطلب الكلي من خلال الاستمرار في زيادة أجور القطاع العام والدعم المعمم. وهكذا اتسعت فجوة العجز الكبيرة اتساعا حاداً، ليرتفع الدين العام إلي أكثر من ٨٠% من إجمالي الناتج المحلي عام ٢٠١٣[٤٤].

ولما كانت مصر من الدول المستورة للنفط، ويعد دعم الطاقة في مصر من أهم أسباب عجز الموازنة العامة للدولة، وفي ظل هذا الوضع الاقتصادي، هل تستفيد مصر من انخفاض الأسعار العالمية للنفط؟ أم أن هناك عوامل تُفقد مصر هذه الاستفادة؟.

---

[٤٢] نحو آفاق جديدة التحول الاقتصادي العربي في غمار التحول السياسي: تقرير صندوق النقد الدولي، أبريل ٢٠١٤، الطبعة العربية، ص٨.

[٤٣] المرجع السابق، ص٩.

[٤٤] إبراهيم سيف: تحديات التحول الاقتصادي في مصر، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، نوفمبر ٢٠١١، ص٣.

أولاً: دعم الطاقة في مصر والاستفادة من انخفاض أسعار النفط.

البترول يعد السلعة الأكبر التي تستوردها مصر من الخارج، حيث أصبحت مصر مستورداً صافياً للنفط، نظراً لازدياد الاستهلاك بمعدل سنوي بلغ في المتوسط ٣% خلال السنوات العشر الماضية ليفوق مستوي إنتاج النفط، ومن المتوقع أن يؤثر انخفاض أسعار النفط على المالية العامة المصرية من خلال تقليص عجز الموازنة العامة، وعجز ميزان المعاملات الجارية.

هناك علاقة بين تفاقم العجز في الموازنة العامة للدولة وبين الدعم، وخاصة دعم الطاقة، ذلك أن الأخير يثقل كاهل الموازنة ويلتهم جزءاً كبيرا من الإيرادات، من ناحية أخري فإن مصر مستورد للطاقة منذ عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥. وقد أخذ نصيب دعم الطاقة في الارتفاع كنسبة من الإنفاق العام في مصر منذ عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ مع بداية ارتفاع أسعار الطاقة العالمية، ويرجع ذلك إلى تجاوز الاستهلاك المحلي للإنتاج، واضطرار الحكومة المصرية إلى شراء المنتجات البترولية بالأسعار العالمية. فقد تراجع إنتاج واحتياطيات البترول في مصر بشكل مستمر منذ بداية التسعينات وفقاً لإحصائيات وزارة البترول التي تشير إلى أن الصادرات قد تراجعت من ٩,٥ مليون طن عام ١٩٩٣/١٩٩٤ إلى ٢,٩ مليون طن عام ١٩٩٨/١٩٩٩ وهو ما تزامن مع ارتفاع كبير في معدلات الاستهلاك المحلي من ١٧,٤ إلى ٢٣,٩ مليون طن خلال الفترة نفسها، ثم لم تلبث أن ارتفعت أكثر إلى ٢٩ مليون طن عام ٢٠٠٧[٤٥].

(١) انخفاض أسعار النفط والمساهمة في علاج عجز الموازنة العامة.

سيكون لانخفاض أسعار النفط أثر ايجابي يتمثل في خفض العجز المرتفع للمالية العامة، وذلك من خلال تقليص دعم الوقود، وكانت مصر قد خصصت ضمن ميزانيتها ١٠٠,٤ مليار جنيه لدعم الطاقة في السنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥ على افتراض أن سعر النفط ١٠٥ دولارات للبرميل، ومن ثم ومن المتوقع في ضوء انخفاض أسعار النفط أن ينخفض الإنفاق على الدعم بنسبة تبلغ نحو ٢٥% بما يعادل نحو ٠,٥% من اجمالي الناتج المحلي في السنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥[٤٦].

---

[٤٥] د/عمرو عادلي: دعم الطاقة في الموازنة المصرية نموذجاً للظلم الاجتماعي، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، يناير ٢٠١٢، ص ٧.

[٤٦] الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، مرجع سابق، ص٧.

ولقد تكلف دعم الطاقة في الدول المستوردة للنفط نسبة ٦,٥% من الناتج المحلي الإجمالي في مصر عام ٢٠١٤، و٤,٥% في الأردن، وفي المغرب وتونس ما بين ٣% و٤%، ولذ فإن حدوث انخفاض بنسبة ٢٠% في سعر النفط سيحسن أرصدة المالية العامة لمصر والأردن بنسبة ١% تقريبا من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي[٤٧] الدولية إلي تحقيق مكاسب دعم الوقود، وتتسم المكاسب تزال فواتير الدعم مرتفعة

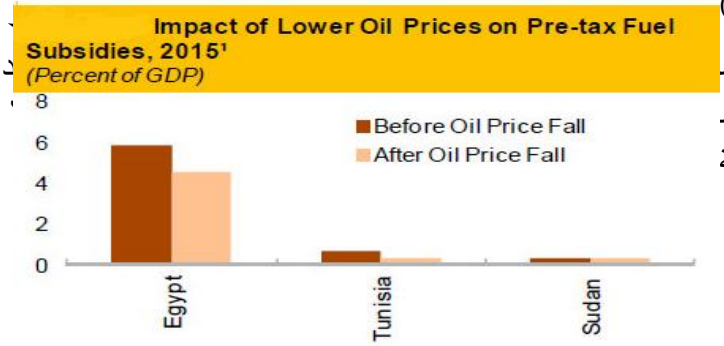

Source: Learning to Live With Cheaper Oil Amid Weaker Demand;
International Monetary Fund, January 21, 2015, P12.

(٢) انخفاض أسعار النفط وإصلاح منظومة دعم الطاقة في مصر.

تعد سياسة دعم الطاقة – من الناحية النظرية – الآلية الرئيسية لإعادة توزيع الدخل ومواجهة مشكلة الفقر. كما تهدف سياسة دعم الطاقة إلى تشجيع وحماية الصناعات المحلية وتحفز قدراتها التنافسية في الأسواق العالمية وتحفيز التنمية في المناطق النائية والريفية؛ إلا أنه من الناحية الواقعية ينتج عنه مشكلات أكثر من المشكلات التي يقصد علاجها.

فدعم الطاقة يؤثر على المالية العامة للدولة، وينشئ تشوهات في هيكل الأسعار تضر بالاقتصاد، ومن ناحية أخري فدعم الطاقة لا يوفر إعانة فعالة للفقراء؛ ذلك أن الفئات الفقيرة لم تستفد من دعم الطاقة مقارنة باستفادة أصحاب الدخول المرتفعة. كما أن هذا الدعم موجه للاستهلاك؛ إذ كلما يستهلك المستهلك أكثر كلما حصَّل دعماً أكثر، ذلك

---

(٤٧) Economist, Cheaper Oil, Winners and losers, America and its friends benefit from falling oil prices; its most strident critics don't, Oct 25th 2014, Op, Cit.

(٤٨) Learning to Live With Cheaper Oil Amid Weaker Demand; International Monetary Fund, January 21, 2015, P12.

أنهدعم عشوائي، غير موجه إلى فئات بعينها، ويستفيد منه في الغالب الشريحة الأكثر ثراءً.

الأمر الذي آثار انتقادات عدة تجاه دعم الطاقة في مصر؛ ومن ثم حاولت الحكومات المصرية المتعاقبة ايجاد حلول أو بدائل لإصلاح منظومة دعم الطاقة، إلا أن الخوف من الغضب الجماهيري، سواء من الفقراء أو من المستفيدين من الدعم بصفة عامة، خاصة أن معظمهم من الطبقة الوسطي المؤثرة سياسياً، كان يقف حائلاً أمام اتخاذ أي استراتيجية للإصلاح.

ولما كانت مصر قد بدأت بالفعل برنامج اصلاحي يهدف إلي خفض دعم الطاقة تدريجياً على مدي السنوات الخمس القادمة، بحيث يتم إلغاء الدعم كليا بنهاية السنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨، فمن المتوقع أن يُتيح انخفاض أسعار النفط للحكومة المصرية مجالا أوسع لمواصلة هذا البرنامج[٤٩].

(٣) دعم الطاقة وانتقال أثر انخفاض أسعار النفط إلي أسعار الوقود المحلية.

انخفاض درجة انتقال الآثار من أسعار النفط العالمية إلي أسعار الوقود المحلية يحد من تأثيرها على الدخل المتاح للإنفاق، وعلى تكاليف المدخلات التي تتحملها الشركات في البلدان المستوردة للنفط، بصفة عامة.

ولما كانت مصر تعتمد على استهلاك الطاقة محلياً وفق سياسة دعم الطاقة، وأسعار الوقود المحلية في مصر تحدد بقرارات إدارية، ومن ثم فإن أسعار الطاقة المحلية لن تتأثر بالتغير في الأسعار العالمية للنفط، ومن ثم لن يتأثر الدخل المتاح لدي الأفراد وكذلك نفقات الإنتاج.

وبصفة عامة لا تتأثر الأسعار المحلية للوقود بالتغير في الأسعار العالمية للنفط، إلا داخل الدول المحررة لأسعار الطاقة. ولكن في مصر وحتى بعد انخفاض الأسعار فإن أسعار الطاقة التي يتحملها المستهلكون لا تزال أقل من الأسعار الدولية، ومن ثم فلن تتأثر أسعار الوقود داخل مصر بالتغير في الأسعار العالمية حالياً.

ثانياً: ضعف الطلب والنمو المحليين لدي الشركاء التجاريين لمصر.

---

[٤٩] الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، مرجع سابق، ص٧.

تعتمد بعض البلدان المستوردة للنفط بدرجة كبيرة على ما يحدث في الدول المصدرة للنفط، ومن ثم تكون استفادتها من انخفاض أسعار النفط أقل؛ فمثلاً نجد أن البلدان المستوردة للنفط منخفضة الدخل في منطقة الكاريبي والتي تستفيد من التحويلات التي تحصل عليها بمقتضي تحالف بتروكاريبي النفطي الذي ترأسه فنزويلا، يمكن أن تواجه انخفاضاً ملحوظاً في التحويلات، حين تتعرض فنزويلا نفسها للضغوط، ومن ثم تتعرض البلدان المستورة للنفط لأثار سلبية من تباطؤ النمو لدي البلدان المجاورة المصدرة للنفط[٥٠].

ومن خلال علاقات مصر التجارية في السنوات الأخيرة تبين أن دول مجلس التعاون الخليجي تعد أهم الشركاء الرئيسين لمصر في التجارة، والمصدر الرئيسي لتحويلات المصريين العاملين بالخارج، وتمثل السياحة العربية جانب كبير من السياحة الوافدة لمصر. ولما كان الاقتصاد الخليجي سيتعرض بالتأكيد لانخفاض في ايراداته وستحقق دوله عجز في موازناتها، الأمر الذي سيدفع معظم هذه الدول إلي تعويض هذه الإيرادات بزيادة الضرائب والتعريفات الجمركية وفرض ضرائب جديدة، وغيرها من الإيرادات غير البترولية، مما سيؤثر بالسلب على المبادلات التجارية بين مصر وهذه الدول.

(١) إيرادات السياحة.

تعد السياحة في مصر من أهم مصادر الدخل، حيث تمثل ٤٩,٢% من صادرات الخدمات، و٢٠% من مصادر النقد الأجنبي، و١١,٣% من الناتج المحلي الإجمالي بصورة مباشرة أو غير مباشرة، و ١٢,٦% من فرص العمل، و٢٥% من إجمالي حصيلة الضرائب على الخدمات[٥١].

ومع هذه الأهمية للسياحة كمورد هام للنقد الأجنبي ومصدر للإيرادات العامة، فإنها ستتأثر من جراء انخفاض أسعار النفط، ذلك أن دول الشرق الأوسط تمثل ١٤% من أعداد السائحين القادمين لمصر سنوياً، على جانب آخر حضر لمصر خلال عام ٢٠١٣ حوالي ٢,٥ مليون سائح روسي من أصل ١٠,٥ مليون سائح أجنبي، ونتيجة

---

[٥٠] رباح أرزقي، وأوليفيةبلانشار: سبعة أسئلة عن هبوط أسعار النفط مؤخرا، منتدي صندوق النقد الدولي، ٢٢ ديسمبر ٢٠١٤.

[٥١]الديون والتضخم .. يهددان الاستقرار الاقتصادي: الأهرام الاقتصادي: العدد ٢٢٠٦ صادر ٢٥ أبريل ٢٠١١.

لانخفاض أسعار النفط التي ستؤثر بالسلب على الاقتصاد الروسي ودول الشرق الأوسط، فمن المتوقع انخفاض عدد السائحين القادمين لمصر خلال الفترة القادمة وبالتالي انخفاض الدخل من السياحة[٥٢].

(٢) تحويلات المصريين العاملين بالخارج.

بصفة عامة تمثل تحويلات العاملين في الخارج مصدراً من أكبر مصادر التدفقات المالية للبلدان النامية؛ ففي عام ٢٠١٢ أرسل العاملون بالخارج مبالغ قدرت بنحو ٤٠١ مليار دولار أمريكي من خلال قنوات رسمية فقط، ويرجح أن تكون هناك مليارات أخرى قد حولت عبر قنوات غير رسمية. وغالباً ما تكون هذه التدفقات كبيرة نسبة إلى الاقتصادات التي تتلقاها؛ ففي عام ٢٠١١ كانت تحويلات العاملين في الخارج تمثل ١% من إجمالي الناتج المحلي في ١٠٨ بلدا، و٥% في حالة ٤٤ بلداً، وفي حالة ٢٢ بلداً مثلت التحويلات ١٠% أو أكثر من إجمالي الناتج المحلي[٥٣].

ولا يخفي على أحد تأثير التحويلات على الاقتصاد الكلي، ودوره في تخفيف حدة الفقر والمساهمة في النمو الاقتصادي، وتحافظ على أسعار صرف العملة المحلية في مواجهة العملات الأجنبية، وتعد مصدراً هاما للعملات الأجنبية للبلاد النامية وخاصة المعتمدة على الاستيراد في سداد احتياجاتها الأساسية.

تُعد منطقة الخليج وجهة مهمة للعمالة المغتربة، وتعد من أكبر البلدان المرسلة للتحويلات على مستوي العالم، وتتلقي بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا ٤٣% من التحويلات الواردة إليها من بلدان مجلس التعاون الخليجي، وتعد مصر واليمن والأردن أكبر بلدان المنطقة المتلقية للتحويلات من بلدان مجلس التعاون الخليجي، وهي أيضاً أكثر البلدان عرضة للتأثر بالتغيرات في التحويلات المرسلة من بلدان مجلس التعاون[٥٤].

---

[٥٢] محمد علاء الدين: تأثير انخفاض أسعار البترول على الاقتصاد المصري، ١٨ يناير ٢٠١٥، www.alborsanews.com

[٥٣] رالف شامي وكونيلفولينكامب: ما وراء الأسرة المعيشية، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، سبتمبر ٢٠١٣، ص ٤٨.

[٥٤] الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، مرجع سابق، ص٣٦.

ونظرا للعجز المتوقع في ميزانيات هذه الدول المصدرة للنفط، فقد يجعلها تلجأ إلي تخفيض الانفاق على المشروعات التي تقوم بها. إلا أن توقعات صندوق النقد الدولي تشير إلي أن التباطؤ في الإنفاق في دول مجلس التعاون الخليجي سيؤثر في معظمه على الانفاق الرأسمالي، وليس من المرجح أن يطرأ تغير ملموس على الانفاق الجاري، ولا سيما فواتير الأجور[٥٥].

ثالثاً: عوامل توازن مكاسب مصر الناجمة عن انخفاض أسعار النفط.

يعد انخفاض أسعار النفط لمصر انفراجه تستحق الترحيب والاهتمام، والاستفادة منها بقدر المستطاع، خاصة في ظل توقعات استمرار هذا الانخفاض لفترة ليست بالقصيرة. إلا أنه من الأهمية بمكان عدم المغالاة في تقدير التأثير الإيجابي لانخفاض أسعار النفط على الاقتصاد المصري، ذلك أن انخفاض معدلات النمو في الدول المصدرة للنفط، وارتفاع سعر صرف الدولار أمام الجنيه المصري، وتأثر ايرادات المالية العامة المصرية بانخفاض أسعار النفط، كلها أمور قد توازن مكاسب مصر من انخفاض أسعار النفط.

(١) سعر صرف الدولار الأمريكي المرتفع أمام الجنيه.

يجب ألا نغفل أثر ارتفاع أو انخفاض سعر صرف الدولار، والذي قد يقلص أو يزيد من حجم الوفورات المحققة من انخفاض أسعار البترول، ذلك أن الدولار الأمريكي هو عملة التسعير في الأسواق الدولية للنفط. ويتمتع الدولار بقوة هائلة حالياً مقابل عملات الشركاء التجاريين الرئيسيين مثلما كان في الفترة السابقة لغزو العراق في أوائل عام ٢٠٠٣.

وفي ظل الارتفاع المستمر لسعر صرف الدولار أمام الجنيه المصري، حيث كان سعر صرف الدولار في ديسمبر ٢٠١١ يساوي ٥,٨٢ جنيه، ارتفع في ديسمبر ٢٠١٢ إلي ٦,٢٠ جنيه، ارتفع إلي نحو ٧,٠٤ جنيه في يونيو ٢٠١٣[٥٦]، وحالياً وصل سعر

---

[٥٥] Learning to Live With Cheaper Oil Amid Weaker Demand; International Monetary Fund, Op, Cit, P10.

[٥٦] تقرير الاتجاهات الاقتصادية والاستراتيجية: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، ٢٠١٣، ص١٢٧.

صرف الدولار أمام الجنيه إلي حوالي ٨ جنيهات في أبريل ٢٠١٥. ومن ثم فإن أسعار البترول ترتفع بالنسبة لمصر حتى وإن كانت ثابتة في الأسواق الدولية.

وتعد حالة اليابان أبسط مثال على هذه العلاقة، حيث أنها تستورد جميع استهلاكها من البترول من الخارج، ولقد كان متوسط سعر صرف الدولار بالنسبة للين خلال السنوات ٢٠١١- ٢٠١٣ يساوي ٨٥,٧ يناً، وكان متوسط سعر البترول خلال نفس الفترة ١١٠,٤ دولارات للبرميل، وبالتالي كانت اليابان تدفع ٩٤٦١ يناً لشراء برميل بترول بما يعادل ١١٠,٤ دولارات. ثم بدأ سعر صرف الدولار في الارتفاع تدريجياً إلي أن أصبح يوم ١٤ سبتمبر ٢٠١٤ يساوي ١٠٧ ينات، وانخفاض سعر البترول إلي ٩٧,٦ دولارا للبرميل، إلا أن المحصلة النهائية تفيد أن اليابان ستدفع ١٢١,٨٥ دولارا للبرميل رغم انخفاض أسعار النفط، ويعود ذلك إلي ارتفاع سعر صرف الدولار[٥٧].

مفاد ذلك أن انخفاض أسعار النفط في السوق الدولية، قد قابله ارتفاع سعر صرف الدولار الذي يعتبر بمثابة ارتفاع في أسعار النفط لمصر، ومن ثم فإن ارتفاع سعر صرف الدولار قد يقلص من النتائج الإيجابية التي يمكن أن تعود على مصرنتيجة انخفاض أسعار النفط.

(٢) انخفاض إيرادات الدولة من قطاع البترول.

تبلغ إجمالي إيرادات البترول في الموازنة العامة للعام المالي ٢٠١٤/ ٢٠١٥ قيمة ١١٠,٨١ مليار جنيه، تمثل ٢٠% من إجمالي إيرادات الموازنة العامة، تتمثل إيرادات البترول في الإيرادات الضريبية بقيمة ٥٤,٢٦ مليار جنيه، وهي عبارة عن ضرائب دخل ٣١,٦٧ مليار جنيه من الهيئة العامة للبترول، و ٢٢,٥٩ مليار جنيه من الشريك الأجنبي، وضرائب مبيعات بقيمة ٩,١٨ مليار جنيه، والرسوم الجمركية على واردات المواد البترولية بقيمة ٤,٦٢ مليار جنيه مصري، كما تشمل إيرادات غير ضريبية بقيمة ٤٢,٧٥ مليار جنيه مصري، عبارة عن الفائض المحقق للدولة من الهيئة العامة للبترول[٥٨].

---

[٥٧] د/ أنور أبو العلا: أسباب انخفاض أسعار البترول، الصفحة الالكترونية لجريدة الرياض، ٢٨ سبتمبر ٢٠١٤، العدد ١٦٨٩٧.

[٥٨] محمد رضا: تأثير انخفاض أسعار البترول على الاقتصاد المصري، يناير ٢٠١٥، بوابة جريدة المال الالكترونية.

هذه الايرادات مرتبطة بأسعار البترول فإذا انخفضت أسعار البترول بديهي أن تنخفض ايـرادات الهيئـة العامـة للبتـرول فـي حـين أن نفقـات الهيئـة ثابتـة، وبالتـالي سـتنخفض ضرائب البترول بأنواعها، والجمارك، الأمر الذي سيؤثر بالسلب على الآثار الإيجابية المتوقع تحققها من انخفاض أسعار النفط.

الخاتمة وأهم التوصيات

تتميز سوق النفط على الدوام بعدم الاستقرار، بين فترات يسودها انتعاش في الطلب مسبباً ارتفاع في الأسعار، وبالتالي ارتفاع العائدات المالية للدول المصدرة للنفط، وبين فترات يغلب عليها الانكماش في الطلب مصحوباً بانخفاض للأسعار ومن ثم العائدات.

ويمكن القول أنه في ضوء كل المتغيرات المباشرة وغير المباشرة التي تحيط بسوق النفط العالمية أصبح توقع اتجاه أسعار النفط العالمية ليس بالأمر اليسير؛ لتأثرها بعوامل من الصعب توقعها، إلا أن انخفاض الأسعار الحالي يرجع بنسبة كبيرة إلي زيادة المعروض من النفط، ويتوقع زيادة المعروض بنسبة أكبر عقب رفع العقوبات الاقتصادية عن كل من روسيا وايران، ومن ثم نتوقع استمرار انخفاض الأسعار لفترة طويلة نسبيا.

لذلك وفي ظل هذا الانخفاض وتأثيراته المتباينة على مصر ودول العالم، نوصي بالآتي:

أولاً: يتعين على البلدان المصدرة للنفط أن تقوم بمتابعة مواطن ضعف ماليتها العامة أمام صدمات أسعار النفط، حيث تحتاج إلي مواءمة أوضاعها المالية مع الحقائق الجديدة في سوق النفط العالمية لضمان حفاظها على استمرارية أوضاع المالية العامة.

ثانياً: يتعين على البلدان المستوردة للنفط عدم المغالاة في تقدير التأثير الإيجابي لصدمة أسعار النفط، ذلك أن الدول المصدرة للنفط هم الشركاء التجاريين لهذه الدول، وأي تأثير سلبي على الأخيرة سيؤثر على الاستثمارات الأجنبية والتحويلات المالية والسياحة الإقليمية وغيرها من الأمور المشتركة.

ثالثاً: من المهم إدراك أن المسار المستقبلي لأسعار النفط لا يزال محاطاً بدرجة عالية من عدم اليقين، ومن ثم ينبغي أن تتجنب البلدان المعنية الدخول في التزامات بالإنفاق يتعذر الرجوع عنها.

رابعاً: انخفاض أسعار النفط انفراجه لمصر تستحق الترحيب (وإن كانت محدودة) في ظل عجز الموازنة العامة للدولة، والحاجة إلي المزيد من الوقود لعلاج ما تعانيه مصر من أزمة في الكهرباء، وتكثيف الجهود الداعمة لتحقيق نمو أسرع وأكثر شمولاً لمختلف شرائح المجتمع.

خامساً: انخفاض أسعار النفط فرصة جيدة للدول الداعمة للطاقة لإصلاح منظومة دعم الطاقة، دون أن يشعر بذلك المواطن المستهدف من الدعم.

سادساً: على وجه العموم يلاحظ الارتباط القوي بين الاقتصادات العربية النفطية وغير النفطية، ومن ثم فإن أي تأثير سينعكس على المنطقة بالكامل، لذلك يجب وضع الاستراتيجيات الاقتصادية بشكل عام ومشترك بين كافة الدول العربية.

وأخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

– إبراهيم سيف: تحديات التحول الاقتصادي في مصر، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، نوفمبر ٢٠١١.

– الديون والتضخم .. يهددان الاستقرار الاقتصادي: الأهرام الاقتصادي: العدد ٢٢٠٦ صادر ٢٥ أبريل ٢٠١١.

– الرابحون والخاسرون من تراجع أسعار النفط: المركز الاقليمي للدراسات الاستراتيجية، ١١ مارس ٢٠١٥ www.rcssmideast.org

– الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، انخفاض أسعار النفط، البنك الدولي، العدد الرابع، يناير ٢٠١٥.

– د/ أنور أبو العلا: أسباب انخفاض أسعار البترول، ٢٩سبتمبر ٢٠١٤، www.alriyadh.com/980337

– تقرير الاتجاهات الاقتصادية والاستراتيجية: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، ٢٠١٣.

– توماس فريدمان: الرابحون والخاسرون من تراجع أسعار النفط: المركز الاقليمي للدراسات الاستراتيجية، ١١ مارس ٢٠١٥ www.rcssmideast.org

– د/ خالد حسين المرزوك: تحليل أسواق النفط العالمية في ضوء مؤشرات المرونة الكمية، بحث منشورة بمجلة كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بابل، العدد ١ لسنة ٢٠٠٩.

– د/ خالد بن عبد الله السويلم: التراجع الأخير في أسعار البترول وتأثيره، الاقتصادية الالكترونية، العدد ٧٧٢٠، ٣٠-١١-٢٠١٤، www.aleqt.com/2014/11/30/article_910597.html

– ديفيد ليبتون: الشرق الأوسط وشمال افريقيا عند مفترق طرق،

http://blog-montada.imf.org/?p=1993

– ديفيد ليبتون: إصلاح الدعم على أسعار الطاقة: المسار المستقبلي، صندوق النقد الدولي، البوابة الالكترونية ٢٧ مارس ٢٠١٣.

– رالف شامي وكونيلفولينكامب: ما وراء الأسرة المعيشية، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، سبتمبر ٢٠١٣.

– رانيا مرزوق: التبعات الجيوسياسية لانخفاض أسعار النفط، مجلة السياسة الدولية، ٨ أبريل ٢٠١٥، http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/2/104/4995

– رباح أرزقي، وأوليفيةبلانشار: سبعة أسئلة عن هبوط أسعار النفط مؤخرا، منتدي صندوق النقد الدولي، ٢٢ ديسمبر ٢٠١٤.

– د/ سعود بن هاشم جليدان: آثار تراجع أسعار النفط العالمية، الاقتصادية الالكترونية، ٢٦ أكتوبر ٢٠١٤، www.aleqt.com

– د/ سهام حسين: مخاطر واشكاليات انخفاض أسعار النفط، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد ٢٦، ٢٠١٣.

د/عمرو عادلي: دعم الطاقة في الموازنة المصرية نموذجاً للظلم الاجتماعي، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، يناير ٢٠١٢.

– فاروق القاسم: النموذج النرويجي، إدارة المصادر البترولية، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٣٧٣ مارس ٢٠١٠.

– محمد رضا: تأثير انخفاض أسعار البترول على الاقتصاد المصري، يناير ٢٠١٥، بوابة جريدة المال الالكترونية.

– محمد علاء الدين: تأثير انخفاض أسعار البترول على الاقتصاد المصري، ١٨ يناير ٢٠١٥، www.alborsanews.com

– نحو آفاق جديدة، التحول الاقتصادي العربي في غمار التحول السياسي: تقرير صندوق النقد الدولي، أبريل ٢٠١٤، الطبعة العربية.

ثانياَ: المراجع الأجنبية:

- Cheaper Oil, Winners and losers, America and its friends benefit from falling oil prices; its most strident critics don’t, Oct 25th 2014, available at: http://www.economist.com/news/international/21627642-america-and-its-friends-benefit-falling-oil-prices-its-most-strident-critics

- Energy Subsidy Reform; Lessons and Implication, International Monetary, January 28, 2013.

- F. Gregory Gause; Sultans of Swing the Geopolitics of Falling Oil Prices, BROOKINGS DOHA CENTER, Policy Briefing, April 2015.

- Learning to Live With Cheaper Oil Amid Weaker Demand; International Monetary Fund, January 21, 2015.

- Regional Economic Outlook Update, Middle East and Central Asia Department, International Monetary Fund, January 21, 2015.

- Nada Badawi; MENA biggest spender on energy subsidies, http://www.dailynewsegypt.com/2013/04/23/mena-biggest-spender-on-energy-subsidies/

- The Boon and Bane of Cheaper Oil; International Monetary Fund, January 21, 2015, www.imf.org

- Vincent Castel: Reforming Energy Subsidies in Egypt, African Development Bank, March 2012